والشمس والنهرة والمريخ والعقارب والقرون فهذه الفرق كلها هم المكونون للصانع
على الحقيقة فاوجب الحكم الاقتصاد فيه فان قلت الواجب هم الذي علم اسم الذي علم
لا يعلم الا اذا كان بمعنى الى الماضي والاستقبال لا بمعنى الماضي وهو علم مع انه بمعنى الى فقلت
اذا دخل الالف واللام على اسم الفاعل استوى الحكم اي الماضي والى او الاستقبال في عمله
لانه فعل بالحقيقة لكن غير عن حقيقة الصفة الى اسم كاسمه هم اذ دخل الام
على الفعل الصريح فقولهم مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس وكذا الممتنع
والممكن وانما اختصت الاشياء في الواجب والممتنع والممكن لان الشيء اما ان يكون من
وجوده فقط في ذاته او عدمه او لا يكون شيء منهما الاول الواجب والثاني الممتنع
والثالث الممكن وانما بيان وجه الحصر من وجه آخر فهو ان الشيء اما ان يكون سلوب
الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا الثاني الممكن والاول اما ان يكون السلب من
جانب الوجود او من جانب العدم الثاني الواجب والاول الممتنع فان قلت لا عدم للواجب اصلا
فلم قلتم ان الضرورة سلوبة عن طرف العدم فلت العدم الفرضي حاصل له كما مر في
تعريف الواجب وكذا لو قلت لا وجود للممتنع اصلا فلم قلتم ان الضرورة سلوبة عن طرف
الوجود قلنا الوجود الفرضي حاصل له كما مر في تعريفه ايضا قال سواه وغيره اقول الضمير ان
لسواه وغيره ان كان راجعين الى الممتنع يلزم ان يكون الواجب ممكنا لانه يصدق
عليه انه غير الممتنع وان كانا راجعين الى الواجب يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لانه يصدق
عليه انه غير الواجب فيجب ان يكون احد الضميرين راجعا الى الممتنع والآخر الى الواجب حتى يكون

المعنى

المعنى سواه اي سوى الممتنع وغير الواجب هذا اذا اريد بالامكان الامكان الخاص
وهو سلب الضرورة عن الطرفين معا اي عن طرف الوجود والعدم على ما هو اللائق
بهذا المقام واما اذا اريد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد
الطرفين فيجاز ان يكون الضميران راجعين الى الممتنع فقط في ان يكون الامكان
بقيد الجانب الوجودي اي سلب الضرورة سلوبة عن جانب العدم ليكون الواجب ممكنا
بهذا المعنى او الى الواجب فقط والامكان خاص يكون بقيد الجانب العدمي اي سلب الضرورة
سلوبة عن جانب الوجود اذ لا يكون الممتنع ممكنا بهذا المعنى لكن هذا التوجيه غير مناسب
بهذا المقام فان قلت الظرف في قوله الممكن سواه فاعل والشأن ان الظرف لا يقع
فاعلا الا بالغير قلت قد اجاز قوم الجزاء سوى مجرى غيره في جواز وقوعه غير ظرف
كقوله تعالى ولم يبق سوى العدوان فسوى فاعل لم يبق فان قلت ان ذكر سواه يغني
عن ذكر الغير لكونه بمعناه قلت اما اولا فلان السلب الظاهر الذي سبق ذكره في الوصف
الثاني واما ثانيا فلان زيادة الفقرة توجب زيادة الحسن وايضا فلا تفاوت في العبارة
وهو وغيره اي التغاير موضوع عند البعض واما الجمع فلتغيير واما فا
فللتوكيد والتقرير قال الصادر باختياره شره وخيره اقول ذكر الاختيار اشارة الى
رد مذهب الحكماء كما ان ذكر الشر وحده اشارة الى رد مذهب المعتزلة والشر والخير بالنسبة الى
رد مذهب الثنوية والمجوسية لان الحكماء قالوا الله موجد بالذات لا فاعل بالاختيار ومعنى
كونه فاعلا عندهم انه ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل كصدور الافعال الاختيارية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)